السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا بحسب تقرير البنك الدولي

ترجمة وتلخيص المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات

أ. السياق السياسي والحكمي والأمني

بعد فترة انتقالية غير حاسمة، ما تزال ليبيا في مأزق سياسي معها مراكز القوة المتنافسة التي تدعي شرعية السيطرة على البلاد. المجلس الرئاسي مع رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة المعين من قبل ملتقى الحوار السياسي الليبي (LPDF) في جنيف في مارس 2021، ما زال يسيطر على طرابلس، ومع ذلك، يعتبر بعضهم أن ولاية حكومته قد انتهت باعتبارها فشلت في إجراء الانتخابات، فتحي باشاغا المعين من قبل مجلس النواب في فبراير 2022، استلم موقعه كرئيس للوزراء في بنغازي معارضا لحكومة الوحدة الوطنية ومشككا في شرعيتها. المفاوضات بين الجهات التشريعية لم تصل بعد للاتفاق على إطار دستوري يمكن أن يمهد الطريق للانتخابات، وبالتالي يسمح باستعادة وحدة البلاد عبر حكومة واحدة.. يساهم النزاع على الشرعية من قبل الأطراف السياسية بشكل كبير في انعدام الأمن والخسارة الاقتصادية والتشرذم الاجتماعي.

مؤسسات الدولة الليبية ليست متفرجًا سلبيًا على الصراع في البلاد. التنافس على السيطرة على البلاد يتجلى في المنافسة المباشرة للسيطرة على مؤسسات الدولة، ولا سيما قطاع النفط والقطاع المصرفي وقطاع الاستثمار.. انهيار السلطة السياسية والدعم الدولي الذي يمكن أن يعزل المؤسسات عن الفصائل المتحاربة أدت إلى أن تصبح هيئات الدولة مراكز قوة في حد ذاتها. وقد وضع هذا هذه المؤسسات في قلب الصراع، كمصدر تمويل للجهات المسلحة، وكجزء من النزاع القانوني بين المنافسين من أجل السيطرة.

لم تحقق جهود الوساطة نجاحًا يُذكر. تقود الأمم المتحدة جهود الوساطة في دعم عملية الانتقال الديمقراطي، ولكن محدودية التماسك الدولي والإرادة للعمل الجماعي تعيق هذه الجهود. دعمت بعض الجهات الدولية الفاعلة نهج إدارة الأزمات مع الهدف المتمثل في منع الانهيار الاقتصادي والسياسي، بينما سلط آخرون الضوء على الحاجة إلى تجاوزه و التركيز على المدى القصير ومعالجة الدوافع الهيكلية للصراع.

الفاعلون الخارجيون هم مشاركون مباشرون في الصراع الليبي المستمر على الصعيد الأمني والاقتصادي والسياسي. على الجبهة الأمنية استمر الانتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة منذ عام 2011 واستُخدمت بعض الجماعات المسلحة من السودان وتشاد المجاورين للبلاد من قبل الفصائل الليبية لتعزيز مساعيها العسكرية. دور فصائل المرتزقة مثل فاجنر توسعت وسط دعمها لهجوم خليفة حفتر على طرابلس في عام 2019. وردا على ذلك، وقعت حكومة الوفاق الوطني الحاكمة آنذاك اتفاقيات مع الحكومة التركية، مما أدى إلى حضور دائم للعسكريين الأتراك. علاوة على ذلك، الحكومات الأجنبية تحافظ على الاستمرار في امتلاك مصالح كبيرة في الاقتصاد الليبي، وعلى الأخص في قطاع النفط والغاز.

ينبغي فهم انقسام المؤسسات الليبية في سياقها التاريخي. في عهد معمر القذافي، خضعت الدولة الليبية لسلسلة من

الإجراءات المتطرفة والمتناقضة لإعادة التنظيم الإداري. سياسات السبعينات والثمانينات شهدت إلغاء القطاع الخاص لصالح الأعمال التي تديرها الدولة، وتم تأميم الملكية الأجنبية. ترجمت هيمنة الدولة على الاقتصاد إلى إنشاء العديد من اللجان والوكالات وعقد الشركات والاحتكارات. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خلقت الإصلاحات الليبرالية مجموعة جديدة من المؤسسات التي تعايشت بشكل غير مريح مع المؤسسات الاشتراكية القائمة. كانت المؤسسات غير الرسمية المؤقتة قد أُنشئت لأغراض سياسية، بينما أصبحت العديد من المؤسسات الرسمية أدوات لتوزيع الثروة النفطية على المواطنين من خلال التوظيف في القطاع العام. هذا الخلط بين العمل والرفاهية كان له أثر يصعب إصلاحه.

واليوم، مع استمرار التنافس بين الأطراف السياسية المتنافسة على السلطة ، يحدث الفراغ تعزيزا وتطويرا لاقتصاد الحرب المتمثلة في شبكات الجماعات المسلحة والنخب السياسية والفاسدة وتحكم رجال الأعمال في طرق تهريب المهاجرين والبضائع والأسلحة، فضلاً عن الأصول المربحة الرئيسية مثل النفط والغاز والتحكم في نقاط الدخول مثل الموانئ. لقد خلق اقتصاد الحرب هذا نظامًا من الحوافز التي تقوض الإصلاحات اللازمة للانتقال نحو السلام، الذي يمثل تقويضا لقدرة إنهاء الفراغ الأمني.

منافسة مراكز القوة وشبكات المحسوبية الراسخة عززت الانقسامات الداخلية واستمرت في إعاقة التقدم، إذ تتغذى على ثقافة الفساد المتجذرة بعمق. وفق مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، تعد ليبيا من أكثر الدول فسادًا في العالم، تحتل المرتبة 172 من أصل 180. هذا الفساد المستشري، الذي يعود تاريخه إلى عهد القذافي وحكمه، ويتشرى بفعل المأزق السياسي الحالي.

بعد فترة مستقرة نسبيًا، اشتدت الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة في نهاية العام 2020 وأوائل 2021، وبلغت ذروتها في قتال عنيف في طرابلس في أغسطس 2022 كمجموعات مسلحة تتحالف مع الحكومات المتنافسة وتقاتل من أجل السيطرة على المدينة. حوادث عنف ضد المدنيين انخفضت مرة أخرى بحلول منتصف عام 2022، بعد زيادة مطردة منذ أوائل عام 2021. وفي أوائل عام 2023، أمن ما زال تسيطر عليه الجماعات المسلحة التابعة للدولة ولكنها غير مسؤولة أمامها.

أصبحت ليبيا وجهة وميناء عبور للمهاجرين واللاجئين، حسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ما يصل إلى 90٪ من الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط مغادرين من ليبيا التي تعاني أزمة أمنية، الفراغ الأمني والمساحات الشاسعة خاصة في الجنوب أدى إلى انتشار الشبكات العابرة للحدود ومهربي الوقود والمخدرات والأسلحة والبشر. وبذلك، فإن الأزمة الأمنية في ليبيا لها تأثير مزعزع للاستقرار على كل من منطقة الساحل الأوسع وأوروبا.

إن وجود ليبيا مستقرة وآمنة سيكون له تداعيات إقليمية إيجابية على القارتين، كما أنه سيعود من موقع ليبيا الإستراتيجي كبوابة بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط. في نهاية عام 2021، احتلت ليبيا المرتبة الأولى بين الدول العشر الأولى من حيث احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المؤكدة عالميًا، حيث تمتلك ما يقرب من 3 دول في المئة من هؤلاء. في عام 2020، تم استيراد ما يقرب من 63٪ من صادرات النفط الخام والمكثفات الليبية من قبل أوروبا (خاصة إيطاليا وألمانيا وإسبانيا). ومع ذلك، بسبب الصراع الذي طال أمده، لا يزال الإنتاج النفطي الليبي أقل بكثير من قدرته. وجود ليبيا مستقرة وآمنة يمكن أن يساعد البلاد في تحقيق خططها لمضاعفة إنتاج النفط تقريبًا بحلول عام 2025 مع التأثير على إمدادات النفط العالمية. استقرار ليبيا يمكن أن يساعد أيضًا في استيعاب المهاجرين الاقتصاديين من البلدان المجاورة، مثل تونس و مصر، وكذلك إفريقيا وجنوب الصحراء. مثل هذه التطورات من شأنها أن تقلل الضغط على حدود أوروبا. من المحتمل أن تشهد ليبيا في حال استقرارها انخفاضًا في تهريب الأسلحة

والبشر، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الاستقرار في منطقة الساحل.

السياق الاقتصادي والتوقعات

تضرر الاقتصاد الليبي جراء الصراع ووباء COVID-19والغزو الروسي لأوكرانيا، وشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تقلبات كبيرة بسبب الصراع وتأثيره على إنتاج النفط وصادراته. بغض النظر عن التقلبات الليبية انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل حاد منذ عام 2011، على الرغم من التعافي إلى حد ما في عام 2021، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لذلك العام يقدر بنحو نصف الناتج المحلي الإجمالي قبل الصراع في عام 2010. بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي قيمته في عام 2010 قبل بدء الصراع.

لقد أدت الديناميكيات الاقتصادية الإقليمية والعالمية إلى مضاعفة آثار الأزمة على الاقتصاد الليبي، مما يساهم في توقعات اقتصادية غير مؤكدة تمثل تهديدا عالميا يلوح في الأفق. يمكن أن يؤدي الركود إلى تفاقم الاتجاهات الهابطة الحالية للاقتصاد الليبي. تستورد ليبيا، جنبا إلى جنب مع العديد من الدول العربية الأخرى بما في ذلك تونس والمغرب حوالي 75٪ من قمحها من أوكرانيا أو روسيا وسلاسل التوريد المعطلة تجبر حكومتها على دفع علاوة الموردين المناوبين. خصوصا أن الحكومة الليبية تدعم جزءًا من واردات القمح وتضع الأسعار الرسمية للخبز، أجبر الغزو الروسي لأوكرانيا العديد من المخابز على الإغلاق، وقد يؤدي إلى مزيد من الاضطراب في شبكات سلسلة التوريد وتوافر الزراعة الحيوية للمنتجات. بينما ينبغي أن تستفيد ليبيا من ارتفاع أسعار النفط، يمثل الركود المتوقع وانخفاض الطلب العالمي على النفط خلال العقود القادمة المصدر الرئيسي لدخل للبلاد.

الوجود المشوه للدولة في الاقتصاد، والاعتماد الكبير على النفط، أديا إلى تقييد تنمية قطاع خاص ديناميكي. هيمنة الشركات المملوكة للدولة، ونقص المنافسة، وعدم القدرة على رسم السياسات، وسوء الإدارة، ونقص الوصول إلى التمويل والمهارات والبنية التحتية منخفضة الجودة؛ أدى إلى تقييد ظهور قطاع خاص فاعل. عدم التخطيط في الاقتصاد الكلي، وعدم الاستقرار السياسي، انخفاض الطلب المحلي، الفساد، ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، عدم كفاية الوصول إلى التمويل، عدم كفاية الخدمات، تدهور الوضع الأمني؛ أسباب بين أهم المعوقات أمام تطوير القطاع الخاص. العمل في ليبيا غير المنظم وغير الواضح أدى لعدم استقرار البيئة والسياسات إلى إضعاف ثقة المستثمرين الأجانب والوطنيين.

تهيمن أسعار النفط الدولية المتقلبة على الإيرادات المالية للدولة إلى حد كبير، وتمثل الإيرادات الهيدروكربونية في المتوسط 85٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية أو 34٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2021. عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية خلال 2013 - 2016، وكذلك الحرب على طرابلس في 2019 - 2020، وتكرر الهجمات والحصار النفطي للحقول ومحطات التصدير من قبل الميليشيات المسلحة، أدى إلى خفض إنتاج النفط بأكثر من النصف في 2014 و2015 و2019 مقارنة بمستواها المتوقع وهو 1,2 مليون برميل يوميًا. اتفاقية وقف إطلاق النار في أواخر عام 2020 أدت إلى تحسن الظروف الأمنية وزيادة إنتاج النفط وتصديره. كما أدت إلى زيادة كبيرة في عائدات الهيدروكربونات من 14٪ إلى 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي وسط انخفاض قيمة الدينار الليبي في عام 2021. انخفاض أسعار النفط العالمية من 68 دولارًا أمريكيًا إلى 41 دولارًا أمريكيًا للبرميل مقارنة بالوضع في 2018 - 2020 أدى إلى ضغوط إضافية على الإيرادات الحكومية. تمثل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية نسبة صغيرة من إجمالي الإيرادات، ما يعكس تنوعًا ضعيفًا للإيرادات الحكومية وقدرة محدودة

على الإيرادات وتحصيل الضرائب والإدارات الجمركية.

تهيمن فاتورة الأجور المرتفعة والإعانات غير الموجهة على الإنفاق الحكومي. يمثل الإنفاق الحكومي 94٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 2015 - 2020 بشكل رئيسي مدفوعة بزيادة الأجور والرواتب والإنفاق على الإعانات والتحويلات الاجتماعية التي تمثل، على التوالي، 56٪ و15٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال نفس الفترة. تعكس فاتورة الأجور المتزايدة زيادة الرواتب والتوظيف مع استخدام رواتب موظفي القطاع العام كشبكة أمان وأداة لتحقيق الاستقرار عبر المجتمع. الإعانات غير فعالة ومشوهة حيث يُخصص 66٪ في المتوسط لها من الوقود، مما يؤدي إلى الاستهلاك المفرط وأنشطة التهريب مع دول الجوار. فضلاً عن ذلك، لا تستهدف الإعانات في ليبيا، مما يعود بالفائدة على المستهلكين ذوي الدخل المرتفع أكثر من غيرهم.

مزيج من الإنفاق المرتفع والصارم وعائدات النفط المتقلبة والسياسات المتفرقة يعقد الإدارة المالية السليمة والحكيمة. سجّل الميزان المالي عجزًا من رقمين خلال أربع سنوات خلال الفترة 2015 - 2020. شهد الميزان المالي انعكاسًا هائلاً إلى 10,6٪ من فائض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل عجز قدره 64٪ في عام 2020 الناتجة عن القفزة في إنتاج النفط وأسعاره وخفض سعر الصرف بنسبة 70٪ في بداية عام 2021.

يساعد ارتفاع أسعار النفط العالمية على تقليل الاختلالات الخارجية. في عام 2021، زادت صادرات ليبيا أكثر من ثلاثة أضعاف مع ارتفاع أسعار النفط العالمية وتعافي أحجام صادرات النفط بعد إزالة الحصار على موانئ تصدير النفط خلال 2022. وبالتالي، رغم تضاعف الواردات السلعية مقارنة بـ2020، تشير التقديرات إلى أن الميزان التجاري قد سجل فائضًا بنسبة 21,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بعجز بنسبة 14,7٪ عام 2020).

القطاع المالي متخلف وتهيمن عليه البنوك العامة. عقود مركزية أدت للسيطرة على عائدات النفط إلى اقتصاد شديد المركزية، مع البنوك المملوكة للدولة في الغالب (مع المساهم الرئيسي = البنك المركزي)، ويعمل بشكل أساسي كوسيط لتمويل المشاريع الحكومية بأموال المودعين. اليوم، تصمد بنوك الدولة الخمسة أكثر من 90٪ من ودائع ليبيا، بسبب تعاملهم مع معظم تحويلات الرواتب الحكومية وضمانات الودائع الضمنية.

منذ فرض عقوبات الأمم المتحدة في عام 2011، تم "تجميد" أصول المؤسسة الليبية للاستثمار. من الواضح أن أصول المؤسسة الوطنية للاستثمار تفقد قيمتها بسبب عدم قدرة هيئة الاستثمار الليبية على إعادة استثمار العائدات المتلقاة منها كمدفوعات 0 وأرباح الأسهم والسندات المستحقة أو لبيع أي من مقتنياتها. المبالغ على المحك ليست صغيرة: يقدر إجمالي أصول هيئة الاستثمار الليبية الخاضعة للعقوبات بأكثر من 60 مليار دولار أمريكي.

السياق الاجتماعي وتقديم الخدمات والفئات الضعيفة

لقد جاءت التطورات في العقد الماضي بتكلفة عالية بالنسبة للبلد بشكل عام والمجموعات والفئات الاجتماعية بشكل خاص. أدى الصراع الذي طال أمده إلى تدمير رأس المال البشري وسبل العيش والخدمات الأساسية والبنية التحتية، مما أدى في النهاية إلى تدهور استهدف فئة ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. يصنف مؤشر الدول الهشة العالمي ليبيا على أنها الدولة الأكثر تدهورًا بين عامي 2010 و2020. أحدث بيانات جمعتها مجموعة البنك الدولي والأغذية العالمية تُظهر في عام 2020 أن 10٪ من الليبيين لديهم استهلاك غذائي غير كافٍ خصوصا النساء والفتيات وقد تأثر المهاجرون والشباب أيضا.

انخفض مستوى معيشة الليبيين بشكل كبير خلال العقد الماضي. على سبيل المثال، قبل ثورة 2011، أفادت التقارير أن ليبيا حققت نسبة تصل إلى الكهرباء بنسبة 100٪ تقريبًا. ومع ذلك، هناك مزيج من انعدام الأمن، وعدم كفاية

الصيانة والاستثمارات، وما يتعلق بالصراع أدى التلف إلى انقطاع التيار الكهربائي بشكل منتظم، حيث زاد إجمالي دقائق فقدان الطاقة بمقدار 80 ضعفًا بين عامي 2010 و2016. يتأثر قطاع المياه بمحدودية إمدادات الكهرباء، لا سيما في المراكز الحضرية مثل طرابلس وبنغازي. انخفضت مدة خدمات إمدادات المياه من 24 ساع في اليوم إلى 8 ساعات أو أقل يوميًا في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، انخفض الوصول إلى الصرف الصحي بشكل ملحوظ في كل من المناطق الريفية والحضرية. أخيرًا، وظيفة القطاع الصحي تأثرت بشدة بالنزاع، بما في ذلك الحد من الإمداد الآمن بالكهرباء والمياه. هذا التدهور في الخدمات الأساسية يسلط الضوء على الآثار المتتالية للصراع الذي طال أمده، والعوامل الخارجية السلبية لكل قطاع على الخدمات الأخرى.

أثر التدهور في حقبة ما بعد الثورة على التصورات والثقة في المؤسسات العامة. تشير استطلاعات الرأي العام إلى مستويات منخفضة من الثقة في أداء الحكومة والرضا عن تقديم الخدمة. وقد ساهم عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية على المستوى دون الوطني، ما أثر على الثقة بين المواطنين والدولة. مسح التصور الذي أُجري في عام 2019 أظهر أن 26٪ من الليبيين يشعرون أن أكبر خسارة لهم منذ بداية الصراع كان الأمل في مستقبل أبنائهم و20٪ ذكروا فقدان الأمن الشخصي.

رغم ارتفاع معدلات التعليم العالي، غالبًا ما تظل المرأة مستبعدة عن السياسة والمجالات الاقتصادية. تم إحراز بعض التقدم في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وتعيين خمس وزيرات، مما يجعل نسبة الوزيرات 14٪. ومع ذلك، في عام 2014 في انتخابات مجلس النواب، تم تخفيض حصة المقاعد المخصصة للنساء من 16 إلى 15٪ (30 مقعدًا من بين 200) والقوانين التي تضمن تمثيل المرأة في السياسة المدرجة في مسودة 2017 (لم يتم تفعيل الدستور بعد) كانت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل ملحوظ في عملية وضع الدستور، مع تخصيص 6 مقاعد فقط من أصل 60 مقعدًا لجمعية كتابة الدستور إلى النساء.

شهدت السياسيات والناشطات والصحفيات ارتفاعًا حادًا في الهجمات العنيفة منذ 2014، بما في ذلك الاغتيالات والاختفاء القسري والهجمات الجندرية عبر الإنترنت. وصلت معدلات التعليم العالي إلى 64٪ من النساء في عام 2003 (أحدث البيانات المتاحة)، العديد من النساء لسن نشطات اقتصاديًا ولا يبحثن عن عمل، ومنذ عام 2006، معدل مشاركتهم في القوى العاملة استقر عند 34٪، ويتركز معظمه في القطاع العام. رغم أن عدد الخريجات يفوق عدد الذكور في مجالات الدراسة الرئيسية مثل الطب والهندسة المعمارية، كما يواجهون محدودية فرص العمل بسبب الظروف الاجتماعية التي تضع أعباء أكبر على عاتق المرأة لالتزامات أسرية، ونقص خدمات الرعاية النهارية، وسوء النقل، وعدم كفاية الدعم من الأزواج والأسرة. يعمل معظمهم في قطاع الخدمات العامة (التعليم والصحة والعمل الاجتماعي)، ويكسبن ما يقرب من ثلاث مرات أقل من الرجال في الواقع، في استطلاع عبر الهاتف عالي التردد أجرته شركة البنك الدولي و Arab Research and Analytics Associates، كانت هناك قيود على حركة المرأة ينعكس ذلك في كيفية الإبلاغ عن كونهم أقل تأثرًا من الرجال بكل نوع من أنواع العنف - ما يقرب من 23٪ من النساء لم يُسمح لهن مطلقًا باستخدام وسائل النقل العام.

كما أصيب الشباب بخيبة أمل كبيرة في حقبة ما بعد الثورة، وانتقالهم في مرحلة البلوغ التي شابها عدم الاستقرار. بينما مثّلت انتفاضات 2011 سياسية الصحوة بالنسبة لكثيرين، أثر الانزلاق اللاحق في الحرب على إدراكهم ومستويات ثقتهم بالسياسة والسياسيين ومستقبل الدولة الليبية ورفاهيتهم، بالإضافة إلى الأضرار الناجمة عن آثار

الحرب على مسارات التعليم وإمكانية تطوير مهارات تنظيم المشاريع، والقدرة لإيجاد طرق ذات مغزى لكسب الرزق والمشاركة في تشكيل مستقبل بلدهم. بيانات جمعتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit) في النصف الثاني من عام 2020 تظهر أن إجمالي الشباب (يُعرف باسم العمالة الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24) بلغت معدلات البطالة 65٪ في المناطق الحضرية في الشمال، 20٪ في المناطق الريفية في الشمال و 7٪ في الغرب وحوالي 100٪ في الجنوب.

مع الصراع الذي طال أمده وغياب دولة فاعلة ، كان هناك تصاعد في عدد التجارة غير الشرعية وكذلك الهجرة غير النظامية وغير الموثقة التي تسعى للوصول إلى أوروبا. اعتبارًا من أكتوبر 2022، كان هناك ما يقرب من 43000 لاجئ وطالب لجوء مسجل في ليبيا على أساس الجغرافيا الإستراتيجية للبلاد الموقع بمثابة مركز عبور رئيسي للمهاجرين واللاجئين الفارين من الصراع والصعوبات الاقتصادية عبر الشرق الأوسط وإفريقيا، في محاولة للوصول إلى أوروبا.

التهريب غير المشروع من وقود وأسلحة ومخدرات وجنود اتجار بالبشر عبر الحدود الليبية المليئة بالثغرات أصبحت مصدر دخل مربح للجماعات المسلحة المتنافسة وأفراد المجتمع. أصبحت هذه الأنشطة غير المشروعة مصدرًا رئيسيًا لسبل العيش لتلك المجاميع، التي يُقدر أنها تدر حوالي مليار دولار أمريكي من الإيرادات السنوية بحسب مجموعة الأزمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، مع محاولات زيادة الأمن الساحلي والقانون المحلي الإنفاذ، فقد ارتفعت أسعار أنشطة التهريب، إلى جانب مخاطر الانتهاكات التي يواجهها المهاجرون، بما في ذلك أشكال مختلفة من الابتزاز والاحتجاز التعسفي. شبكات التهريب نشطة في جميع أنحاء البلاد، وتقوض الحكومات المحلية وتقلص مساحة الاقتصاد المشروع. يمكن لشبكة الحوافز لمختلف الجهات الفاعلة الضالعة في هذه التجارة غير المشروعة أن تقوض محاولات استعادة الاستقرار وسيادة القانون في جميع أنحاء ليبيا.